التبادل التجاري بين البلدين يقفز لأكثر من 400 مليار ريال

خبراء اقتصاد ورجال أعمال يؤكدون على عمق العلاقات الاقتصادية اليمنية السعودية

الثورة / أحمد الطيار

أكد خبراء اقتصاد ورجال أعمال على عمق العلاقات الاقتصادية التي تربط اليمن بالمملكة العربية السعودية مؤكدين أن هذه العلاقات تشهد نموا مضطردا ولها مستقبل زاهر تعكسه الفرص الاستثمارية بين البلدين إضافة إلى وشائج القربى وأواصر الأخوة التي تربط الشعبين الشقيقين منذ مئات السنين .

وينظر الخبراء ورجال الأعمال إلى زيارة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي للمملكة العربية السعودية على أنها جزء من اهتمام قيادتي البلدين بتعزيز العلاقات الاقتصادية والدفع بها إلى آفاق رحبة نحو الشراكة الحقيقة بين القطاع الخاص في البلدين حيث تعتبر المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأول للصادرات اليمنية غير النفطية وتعتبر من أهم الشركاء لليمن في الواردات وحسب بيانات رسمية تأتي السوق اليمنية في المرتبة الرابعة من حيث الأسواق العربية غير الخليجية أمام الصادرات السعودية حيث صدرت للسوق اليمنية ما قيمته 352 مليار ريال ونسبة 8% من صادرتها في العام 2013م ولهذا تعتبر السوق اليمنية سوقا واعدة أمام المنتجات السعودية الصناعية والغذائية بالدرجة الأولى.

وقد شهدت قيمة الصادرات اليمنية إلى السعودية نموا ملحوظا حيث بلغت في 2012م 53 مليارا و 594 مليون ريال، مسجلة ارتفاعاً بـ38 مليارا و487 مليون ريال عن العام الذي قبله .

وأشارت البيانات إلى أن واردات اليمن من السعودية شهدت أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً تجاوزت قيمتها 165 مليارا و 512 مليون ريال، مقارنة بـ138 مليارا و 733 مليون ريال خلال نفس الفترة .

ووفقا للبيانات الإحصائية فإن الميزان التجاري بين البلدين بلغ 111 مليارا و 918 مليون ريال لصالح المملكة العربية السعودية وارتفعت الواردات من93 مليارا و439 مليون ريال عام 2009م الى 123 مليارا و984 مليون ريال عام 2010م وشهدت تلك الواردات قفزة نوعية الى 180 مليارا و447 مليون ريال في عام 2011م مدعومة بالواردات من المشتقات النفطية على رأسها المازوت والديزل .

وتقول بيانات صادرة عن الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء أن مادة الفيول اويل (المازوت) تحتل المرتبة الاولى في قيمة الواردات اليمنية من السعودية اذ بلغت القيمة المستورد بها 58 مليارا و694 مليون ريال وبلغت الكميات المستوردة منها 413 الفا و675 طنا وتمثل نسبة 32% من قيمة الواردات البالغة 180 مليارا و447 مليونا و865 الف ريال ،على أن هذه المادة احتلت المرتبة الاولى في قيمة الصادرات اليمنية الى المملكة خلال نفس العام بقيمة 28 مليارا و227 مليون ريال وبكمية 188 الف طن مشكلة نسبة 37% من قيمة الصادرات البالغة 76 مليارا و224 مليون ريال وهذا لأول مرة يحدث في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين.

وتوضح البيانات أن ورق التترابك للصناعة احتل المرتبة الثانية في الواردات اليمنية من السعودية واستوردت اليمن منه 9119 طنا بقيمة 11 مليارا و393 مليون ريال ثم المياه المعدنية في المرتبة الثالثة وبلغت الكميات المستوردة منها 125 الفا و513 طنا بقيمة 9 مليارات و617 مليون ريال.

اما في الصادرات فقد احتلت الأسماك المرتبة الثانية وبلغت الكميات المصدرة 41 الفا و364 طنا بقيمة 18 مليارا و763 مليون ريال ثم البصل الطازج او المبرد بقيمة 3مليارات و387 مليون ريال وكمية 118.5 ألف طن ،وفواكه بقيمة 2766 مليون ريال وموز بقيمة 2184 مليون ريال وشاي اسود بقيمة 2604 ملايين ريال وبن بقيمة 1471 مليون ريال وعسل بقيمة 1095 مليون ريال واسماك ومنتجات بحرية اخرى بقيمة 1216 مليار ريال.

الفاو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطلقان دراسة التوقعات الزراعية المشتركة

الثورة/ أحمد حسن

تعرض كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "FAO" اليوم بروما النتائج الرئيسية المتضمنة في تقريرهما السنوي الجديد 2014 الخاص بدراسة "التوقعات الزراعية"، المشتركة للفترة 2014 – 2023م.

ويبحث التقرير الاتجاهات المتوسطة الأجل لإنتاج واستهلاك السلع الزراعية، وتوقعات الأسعار والتجارة، والتغيرات في الأنماط الغذائية البشرية – مع تركيز خاص على الهند.

وأوضح الدكتور على الشراعي الخبير الوطني للموارد الوراثية في اليمن أن صدور التقرير يتزامن مع تحرك أسعار المنتجات الزراعية العالمية باتجاه الهبوط، مما يعكس آفاقاً متفائلة للإمدادات فيبعض السلع الرئيسية مثل الحبوب، والزيوت النباتية. والمتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه خلال السنوات المقبلة نتيجة لاستجابة الإنتاج مسبقاً إزاء حركة ارتفاع الأسعار.

ويتضمن التقرير المشترك التوقعات الزراعية للفترة 2014 - 2023 وهي عبارة عن تنبؤات لأسعار الحبوب، والبذور الزيتية، والسكر، والقطن، واللحوم، ومنتجات الألبان، وكذلك الوقود الحيوي. ويبحث التقرير التغيّرات الممكنة في توافر هذه السلع والطلب عليها باعتبارها مصدراً للغذاء، والعلف، ومن الممكن أيضاً للوقود على مدى العقد المقبل.

وينظر التقرير في كيفية تأثير العولمة والتحوّل في مستويات الدخل واتجاهات التوسع العمراني، وبخاصة في حالة العديد من البلدان النامية، والتأثير المحتمل على أنماط الغذاء المستهلك وانعكاساته بالنسبة للمزارعين وغيرهم من المنتجين ذوي الصلة. كما يفحص الإصلاحات الهامة في مجال السياسات، بما في ذلك تأثيرها المرجح لدى الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والانعكاسات على الأسواق الزراعية والسمكية.

ويفرد التقرير تركيزاً خاصاً للهند، باعتبارها أكبر ثاني بلد في العالم من حيث عدد السكان وبلداً لديه العدد الأكبر من المزارعين وأيضاً من ضحايا انعدام الأمن الغذائي. وتشمل القضايا التي تناولها التقرير، تشريع الهند الوطني الجديد للأمن الغذائي، وهو أضخم برنامج من نوعه للحق في الغذاء يشرَّع للتطبيق لدى أي بلد من قبل.